العدد 1811 - السنة السادسة
الاثنين 16 جمادى الأولى 1435 - الموافق 17 مارس 2014
Monday 17 March 2014 - No.1811 - 6th Year

أغلقت على انخفاض في مؤشرها «السعري» وارتفاع «الوزني» و«كويت 15»

البورصة تنهي تداولات الجلسة على استمرار وتيرة الانخفاض بسبب المضاربات

- هبوط السوق إثر الضغوطات وعمليات جني الأرباح و التجميع على الأسهم التي تضخمت سعرياً بفعل المضاربات
- وسط الأداء المتباين على أسهم الشركات القيادية ظهرت جرعة تكثيف النشاط على الأسهم الرخيصة أو «الشعبية»
- لوحظ في مجريات الحركة التذبذب الواضح على أسهم القطاعات العقار وغير الكويتي والخدمات المالية
- لا تزال وتيرة الترقب والحذر من مديري المحافظ المالية المؤثرة تضغط على المناخ الاستثماري العام في السوق

تراجع أداء السوق

يستكمل سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» مع انهائه تداولاته على انخفاض وتيرة الانخفاضات التي شهدها الاسبوع الماضي إثر الضغوطات وعمليات جني الارباح علاوة على التجميع على الاسهم التي تضخمت سعريا بفعل المضاربات.

وكان لافتا في جلسة التحرك الذي طال أحد أبرز سهمين في القطاع المصرفي حيث نال كل منهما نشاطا ملحوظا وأثرا أيضا في منوال مسار الجلسة خاصة أن سهم احد البنوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية كان ايجابيا على مؤشر القيمة النقدية المتداولة مع قرب انعقاد جمعيته العمومية.

ووسط الاداء المتباين على أداء أسهم الشركات القيادية ظهرت جرعة تكثيف النشاط على الاسهم الرخيصة أو ما يطلق عليها «الشعبية» الا ان الاتجاه العام للسوق كان هابطا اذ غلبت عمليات جني الارباح على التعاملات.

ولوحظ في مجريات الحركة أيضا التذبذب الواضح على المؤشر السعري على وقع المضاربات السريعة و لم يتمكن من تحقيق مكاسب بفعل ضغوطات العمليات البيعية التي طالت العديد من تلك الأسهم لاسيما في قطاعات العقار وغير الكويتي والخدمات المالية.

في موازاة ذلك لا تزال وتيرة الترقب والحذر من جانب بعض مديري المحافظ المالية المؤثرة وصناديق استثمارية أيضا تضغط على المناخ الاستثماري العام في السوق بسبب انعدام المحفزات وفي صدارتها الغياب المتعمد من صناع السوق.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» اغلق منخفضا 20.4 نقطة عند مستوى 7434.08 نقطة وبلغت القيمة النقدية نحو 14.9 مليون دينار تمت عبر 3334 صفقة وكميات أسهم بلغت نحو 148 مليون سهم.

واغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته على انخفاض في مؤشره السعري بواقع 20.4 نقطة في حين شهد مؤشرا الوزني و «كويت 15» ارتفاعا بواقع 0.4 و1.4 نقطة على التوالي.

وبلغت القيمة المتداولة للاسهم حوالي 14.9 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الاسهم المتداولة نحو 148 مليون سهم وبعدد صفقات بلغت 3334 صفقة.

وجاءت اسهم شركات «ميادين» و «المستثمرون» و «منشات» و «تمويل الخليج» و «الامتياز» الاكثر تداولا في حين جاءت شركات «الاتحاد ع» و «وربه» و «سيتي جروب» و «صفوان» و «الامتياز» الاكثر ارتفاعا.

وعلى الجانب الآخر، أنهى المؤشر الوزني جلسة على ارتفاع نسبته 0.10 في المئة ليغلق عند مستوى 460.45 نقطة، كذلك مؤشر «كويت 15» فقد جاء على ارتفاع بنسبة 0.13 في المئة مغلقا عند مستوى 1099.00 نقطة ومكاسب 1.46 نقطة.

وفي تعليقه على أداء جلسة قال «إبراهيم الفيلكاوي» مستشار تحليل فني لأسواق المال العربية والعالمية أن المؤشر السعري لازال يتحرك وفق السيناريو المرسوم له صباحا ولا زالت المؤشرات تشير إلى التحرك الأفقي بنفس المستويات بين الدعم 7400 نقطة والمقاومة 7450 نقطة حتى يتم اختراق أحدهم ويتحدد الاتجاه.

بحركة التداولات

شهدت تعاملات جلسة تراجع في حركة تداولات البورصة الكويتية، حيث جاءت الأحجام متراجعة إلى 152.1 مليون سهم تقريبا مقابل نحو 178.4 مليون سهم في الجلسة السابقة بتراجع نسبته 14.7 في المئة.

كذلك قيم التداول فقد جاءت هي الأخرى على تراجع لتبلغ 15.2 مليون دينار، مقابل 17.8 مليون دينار في الجلسة الماضية بتراجع نسبته 14.6 في المئة.

وبالنسبة للصفقات ، فبلغ عددها عند الإغلاق 3478 صفقة مقابل 4569 صفقة في الجلسة السابقة بتراجع نسبتة 23.9 في المئة.

على رأس القيم

استطاع سهم «ميادين» أن يتصدر قائمة أنشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 27.2 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 192 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 625.4 ألف دينار، مع ارتفاع السهم عند مستوى 23.5 فلس.

أما عن قيم التداول فقد تصدرها سهم «بيتك» بقيم تداول بلغت 3 مليون دينار، وأحجام 3.6 مليون سهم من خلال 130 صفقة.

«جيران» تناقش الانسحاب من السوق في 27 الجاري

أعلنت شركة جيران القابضة «جيران» بان اجتماع الجمعية العامة غير العادية سوف تنعقد يوم الخميس الموافق 27-3-2014 في تمام الساعة 11.30 صباحا في وزارة التجارة والصناعة حيث سيتم خلالها مناقشة توصية مجلس الادارة بالانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية.

وفي فبراير الماضي أعلنت الشركة في وقت سابق بان مجلس ادارة الشركة في اجتماعه أمس اتخذ قرارا بالانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية . وبررت الشركة حينها «بان هذا الانسحاب نظرا لانخفاض القيمة السوقية للسهم مقارنة مع القيمة الدفترية وضعف حركة التداول على السهم. يشار الى أن شركة الصناعات المتحدة أعلنت عن رفع توصية للعمومية القادمة للموافقة بالانسحاب الاختياري من البورصة الكويتية.

دعت «المركزي» لإعادة النظر بشأن تسويقه عبر البنوك

«وثاق»: التأمين المصرفي يرفع مبيعات الشركات ويلبي حاجات العملاء

دعت شركة وثاق للتأمين التكافلي، بنك الكويت المركزي لإعادة النظر في قراره بشأن تسويق المنتجات التأمينية في الكويت عبر المصارف، مشيرة إلى انتشار هذا النوع في العديد من الدول الأوروبية وفي بلدان عربية وخليجية كذلك، وذلك لما له من أهمية ودور فاعل في تنشيط قطاع التأمين. وفي هذا الإطار، قال ماجد العلي -مدير عام شركة وثاق للتأمين التكافلي- ، إن هذا النموذج يعد الأكثر فاعلية حيث يرفع من مبيعات المنتجات التأمينية، ويفي بمتطلبات العملاء، ويزيد من درجة رضاهم عن مستوى الخدمات، فضلا عن أنه يساعد البنوك في تقديم الخدمات المالية الشاملة، كما يوفر درجات متفاوتة من العلاقة بين البنك وشركة التأمين.

ماجد العلي

وأوضح العلي أن هناك عدة متطلبات يجب أن تتوافر لكي يتم تفعيل هذا النموذج محليا، وأبرزها إزالة العوائق والتحديات التي تواجه قطاع التأمين كي يتمكن من القيام بالدور المنوط به، إضافة إلى أنه من الضروري أن تهتم شركات التأمين بنوعية المنتجات التي تقدمها وتعمل على تطويرها واستحداث منتجات جديدة تتسق ومتطلبات السوق واحتياجات العملاء، وأن تكون درجة المخاطر التي ستتحملها البنوك عند أدنى مستوياتها.

استراتيجية تسويقية

وأشار إلى أن التأمين عبر البنوك، يعد أحد الاستراتيجيات التسويقية الحديثة للخدمات التأمينية، حيث تسعى جميع أسواق التأمين في العالم إلى تطبيقها بهدف الرفع من الجودة الشاملة للخدمات من خلال زيادة حجم أقساطها التأمينية، ونسبة حصتها السوقية، بالإضافة إلى خفض التكلفة التسويقية ومن ثم أسعار المنتجات التأمينية.

«إسيكو» توقع عقداً ابتدائياً لشراء شركة

أعلن سوق الكويت للاوراق المالية بانه ورد اليه كتاب من شركة اسيكو للصناعات «اسيكو» نصه كالاتي:

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، و عطفا على تعليمات هيئة اسواق المال رقم «ه.ا.م/ق.ر/ ا.م/2012/2» بشان الإفصاح عن المعلومات الجوهرية والية الإفصاح عنها.

حرصا من شركة أسيكو للصناعات على الإلتزام بكل ما يصدر عن هيئة اسواق المال من قرارات و تعليمات، يرجى من سيادتكم التكرم بالعلم بان إحدى الشركات التابعة قد قامت بالتوقيع على عقد إبتدائي معلق على شرط واقف لشراء شركة و لن يتم إبرام العقد النهائي إلا بعد تحقق الشرط الواقف. كما تتعهد الشركة بالإفصاح الكامل فور إكتمال تلك الصفقة و الإنتهاء من إبرام العقود النهائية و ذلك في حال تحقق الشرط المذكور أعلاه.

«بوبيان الدولية» تقلص خسائرها خلال ستة أشهر إلى 241.8 ألف دينار

أعلنت شركة بوبيان الدولية القابضة «بوبيان د ق» عن بياناتها المالية المرحلية خلال الستة أشهر المنتهية في 31 يناير 2014 مُحققة خسائر قدرها 241.8 الف دينار تقريباً مقابل خسائر بنحو 379.3 الف دينار، بتراجع في الخسائر تقدر نسبته بحوالي 36.3 في المئة . وبلغت خسائر الشركة في الربع الثاني فقط والمنتهي في 31 يناير 2014 نحو 155.3 الف دينار مقابل خسائر تقدر بحوالي 170.1 الف دينار في الفترة المماثلة من عام 2013، بتراجع في الخسائر بنسبة 8.7 في المئة تقريباً.

خلال «ملتقى الكويت الاستثماري الثالث»

الصالح: الكويت تعمل على تهيئة بيئتها الاستثمارية في شتى المجالات

قال وزير المالية أنس الصالح إن دولة الكويت تعمل حاليا على تهيئة بيئتها الاستثمارية بهدف رفع درجة جاذبيتها للاستثمار في شتى المجالات وخصوصا المالي والتجاري بما يسهم في تحقيق رؤية «الكويت 2035» بالتحول الى مركز مالي وتجاري.

وأضاف الصالح في كلمته أمام «ملتقى الكويت الاستثماري الثالث» امس ان هناك عناصر متعددة تمتلكها الكويت ترفع من جاذبيتها للاستثمار المحلي والاجنبي منها نظامها السياسي المستقر القائم على أساس دستوري وعلاقاتها السياسية والاقتصادية المتميزة مع دول العالم والقائمة على احترام السيادة وعدم التدخل في شؤون الغير.

وأوضح أن الكويت تتميز بنظامها الاقتصادي الحر والقائم على حرية السوق وكذلك التجارة اضافة الى عدم وجود اية عوائق امام دخول الاموال اليها وخروجها منها علاوة على عوامل الجذب المتمثلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي اذ تحتل وفقا للتقرير العالمي للتنافسية المركز الثالث عالميا في استقرار بيئتها الاقتصادية الكلية.

وذكر أن ما يدعم مكانة الكويت أيضا الفائض المالي الكبير بالنسبة لناتجها المحلي تحتل به الكويت المركز الثاني عالميا ومعدل الادخار المرتفع كنسبة من الناتج يضع الكويت في المركز الثاني عالميا و دين حكومي منخفض يضعها في المركز السادس عالميا.

وأشار الصالح أيضا الى تصنيف الكويت الائتماني المرتفع الذي تحتل به المركز 26 عالميا وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي وامتلاكها رصيدا كبيرا من الاصول الخارجية ضمن صندوق الثروة السيادي الخاص كعوامل جاذبة أيضا.

وبين أن ما يجعل الكويت جاذبة كذلك للاستثمار امتلاكها سوقا منظما للأوراق المالية ونظاما مصرفيا متينا قائما على المنافسة الحرة وشركات استثمار وتأمين على النحو الذي يضمن توافر التمويل المناسب لقطاع الأعمال الخاص بتكلفة منخفضة نسبيا وبنكا مركزيا يتبع سياسات حصيفة لضمان الاستقرار المالي في الدولة.

أنس الصالح

وذكر ان الكويت تفتح حاليا مجالات جديدة أمام الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الاجنبية بقطاعات حيوية كالخدمات العامة كالكهرباء والماء والبنى التحتية وصناعة البتروكيماويات والتعليم والتدريب و الرعاية الصحية والمشاريع السكنية المتكاملة والتنمية العمرانية والخدمات المصرفية والمالية والتأمين وتكنولوجيا المعلومات.

وأكد الصالح ان الكويت لديها بيئة استثمارية آمنة تستند الى ضمان عدم المساس بالاستثمارات الخاصة و صيانة حقوق مالكيها كما أن بيئتها الاستثمارية خالية من آية آثار للعنف أو الجريمة المنظمة أو غير ذلك من العوامل التي تهدد هذه الاستثمارات.

وأوضح أن الكويت تتسم بانخفاض معدلات الضرائب على الارباح حيث تحتل المركز الثاني عالميا في انخفاض معدلات الضرائب على أرباح الشركات سواء المحلية أو الاجنبية كما ينخفض أثر الضرائب على الحوافز على الاستثمار فيها بشكل واضح في الكويت «اذ تحتل الكويت المركز 22 عالميا في هذا المجال».

واشار الى عدم وجود ضرائب على دخول الافراد «كما ينخفض تاثير الضرائب على الحافز على العمل بصورة ملفتة للنظر في الكويت حيث تحتل المركز التاسع عالميا في هذا المجال كما ان بيئة العيش فيها صديقة للعمال الاجانب والذين يعيشون بأمان داخل الدولة وتقدم لهم كل التسهيلات اللازمة للعيش الكريم بلا تمييز».

وقال الصالح انه على الرغم من ذلك فإن الكويت ما زالت تعاني بعض العوائق التي تقلل من جاذبيتها للاستثمار وبصفة خاصة الاجنبي والمرتبطة أساسا بطول الاجراءات البيروقراطية وتعددها والتي تضع الكويت في ترتيب دولي لا يتناسب مع امكاناتها والفرص الكامنة فيها.

وأضاف « لا يخفى على أحد أن التقارير الدولة المتخصصة في هذا المجال مثل تقرير «أداء الأعمال» الذي يصدره البنك الدول وتقرير «التنافسية العالمية» الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في «دافوس» والتقرير الوطني للتنافسية الذي تصدره لجنة الكويت الوطنية للتنافسية والتقارير المتخصصة لصندوق النقد الدولي وغيرها من تقارير تشير من وقت الى آخر الى طبيعة المشاكل الحالية في بيئة الأعمال الكويتية».

وشدد على أن الحكومة الكويتية تعمل جاهدة على تذليل هذه المصاعب أمام المستثمر المحلي والاجنبي حيث تنظر الى تحسين بيئة الأعمال في الدولة على أنه أولوية أساسية في الوقت الحالي مشيرا من بين أهم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة أخيرا لتطوير بيئة الاستثمار في الكويت الى «حرص الحكومة على تطوير القوانين بشكل مستمر لتصبح تلك التشريعات عصرية تتماشى مع تطورات بيئة الاعمال في دول العالم المتقدم بصفة خاصة حيث تم اصدار قانون جديد للشركات».

وقال الصالح انه تم اصدار قانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر والذي أعطى الحق للمستثمر الاجنبي بانشاء شركة كويتية مرخصة مملوكة 100 في المئة للأجانب وتبني نظام النافذة الواحدة لتكون مسؤولة عن عمليات تنسيق وإصدار جميع التراخيص اللازمة لتاسيس الأعمال.

«مشرف» تُحدد فترة الاستدعاء الأولى لزيادة رأسمالها اعتباراً من 18 مارس الجاري

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بان شركة مشرف للتجارة والمقاولات «مشرف» أفادته بانه بناء على موافقة الجمعية العامة العادية و غير العادية للشركة والمنعقدة بتاريخ 7 نوفمبر 2012 على زيادة رأس مال الشركة بنسبة 100 في المئة من رأس المال المدفوع عن طريق طرح عدد 200 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس كويتي للسهم الواحد وبدون علاوة إصدار وعلى دفعات، وبعد موافقة هيئة اسواق المال على نشرة الاكتتاب لزيادة رأس مال الشركة فقد حدد مجلس الإدارة فترة الاستدعاء الاولى لتلك الزيادة لتكون بنسبة 53.5 في المئة من رأس المال المدفوع عن طريق طرح 107 ملايين سهم خلال الفترة من يوم الثلاثاء الموافق 18 مارس 2014 إلى يوم الثلاثاء الموافق 8 أبريل 2014، وذلك لمساهمين جدد مع تنازل المساهمين الحاليين عن حقهم بالاكتتاب بتلك الزيادة، علما بأن الاكتتاب سيكون في مقر الشركة.

عمومية «الشامل» تناقش توزيع 12.65 في المئة نقداً في 26 مارس

أعلنت شركة الشامل الدولية القابضة «الشامل» بأن الجمعية العامة العادية سوف تنعقد يوم الاربعاء الموافق 26-3-2014 في تمام الساعة 11.30 صباحا في وزارة التجارة والصناعة حيث سيتم خلالها مناقشة توصية مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31-12-2013 بتوزيع ارباح نقدية بنسبة 12.65 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «12.65 فلس كويتي لكل سهم».

وأعلنت الشركة في وقت سابق عن بياناتها المالية للعام الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2013 مُحققة أرباحاً بلغت مليون دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 1.14 مليون دينار للعام 2012، بتراجع في الأرباح بحوالي 12.3 في المئة .